اسم المقال: الازمة الروسية الاوكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية
اسم الكاتب: د. فؤاد جدو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7526
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 08:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282_ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300_ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343_ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423_ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

الازمة الروسية الاوكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية[▽]

The Russian–Ukrainian crisis and its reflects on political and security transformations within the Arab Region

د. فؤاد جدو[*] Fouad Gedo

الملخص :

جاءت الازمة الاكرانية بتداعيات ليس فقط على روسيا و اكرانيا بل كل دول العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط على مستويات عديدة خاصة الامن الطاقوي و الغذائي ، و هذا ما دفع بالدول العربية الى التكيف مع هذه الانعكاسات من خلال مبادرات تقوم على تعزيز الامن القومي الإقليمي العربي كما تجسد ذلك في مبادرة الحلف الناتو العربي و منها من أراد إعادة صياغة الامن الإقليمي وفق إعادة صياغة الشراكة مع القوى الكبرى سواء امنيا او اقتصاديا و هذا ما تسعى اليه فعلا كالجزائر و السعودية الا ان التطورات المتسارعة في الازمة الروسية الاكرانية يدفعنا الى وضع تصورات مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال اسقاط منطق الامننة و التي تفرض علينا ان السيناريو الأقرب هو إعادة التكيف مع التحولات الدولية وفق قوى متعددة الأطراف لمواجهة التهديدات الأمنية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي العربي ، الأزمة الروسية الأوكرانية ، مبادرة الناتو العربي.

Abstract

The Ukrainian crisis has repercussions not only for Russia and Ukraine but for all countries of the world, including the Middle East, at many levels, especially energy and food security. This has prompted Arab countries such as Algeria and Saudi Arabia to adapt to these repercussions through initiatives based on the strengthening of Arab regional national security, as reflected in the NATO

▽ تاريخ التقديم : 2023/5/13 تاريخ القبول: 2023/6/21 تاريخ النشر: 2023/6/31

* جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر foued.djeddou@univ-biskra.dz

initiative. Among these initiatives are the ones that seek to reconfigure regional security in accordance with the partnership with the major powers, whether in the realm of security or the economy.

Keywords: Arab regional security, Russian-Ukrainian crisis, the Arab NATO initiative.

مقدمة :

تأتي التحولات الدولية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للتحولات الإقليمية و الدولية في المنطقة خاصة مع الازمة الروسية الاكرانية و ما افرزته من تداعيات على العالم في مجالي الامن و الطاقة خاصة ما يعرف بالأمن الطاقوي .

والامر زاد تعقيدا بعد المواقف الامريكية من السياسة الروسية في اكرانيا اين تغيرت المعطيات مع تراجع الدور الأمريكي مما اعطى انطباعا حول أولوية الامن في منطقة الشرق الأوسط و التي تربطها علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة خاصة بعد حرب الخليج الثانية ، و من جانب اخر الاختلالات التي افرزتها ازمة الغذاء من تذبذب في سلاسل التوصيل لاهم مادة استراتيجية الا و هي القمح كل هذه المتغيرات دفعت بدول المنطقة الى ضرورة طرح مبادرات جديدة تؤسس لتحقيق الامن بمفهومه الشامل او ما يعرف بالامننة في المنطقة

و انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية ما هي محددات تحقيق منطق الامننة في منطقة الشرق الأوسط على ضوء التحولات الدولية الراهنة ؟

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية وفق أهمية الموضوع اين سنتطرق الى اهم التهديدات الأمنية الجديدة التي تفرضها الازمة الروسية على منطقة الشرق الأوسط خاصة مع تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وفق سياسة الرئيس الأمريكي الحالي بايدن و أيضا المقاربة العربية الحالية التي طرحت من منظور تأسيس لحلف ناتو عربي كأحد مخرجات التحولات الراهنة من اجل تنويع الشركاء من خلال ادماج إسرائيل في المنطقة من جهة و تفعيل التعاون في مجال الامن الغذائي من جانب اخر .

و نستعين في دراستنا هذه من خلال المنهج المقارن و الذي وظفناه في المقارنة ما بين مختلف السياسات الأمنية العربية و المبادرات المقترحة و أيضا المنهج التفكيكي التركيبي و الذي يساعدنا على دراسة الظواهر الأمنية من خلال تفكيكها الى فواعل و متغيرات و اعادى تركيبها وفق التحولات التي تتفاعل فيها.

أولا –الاطار المفاهيمي

1- مفهوم الامن الوطني :

قبل الحديث عن الامن الوطني او القومي لا بد من ضبط مفهوم الامن عموما و اهم المدارس التي تناولت الامن الوطني منظورات عديدة .

الامن يعتبره العديد انه ظاهرة إنسانية ارتبطت بالتحولات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية و البشرية منذ القدم و كان مسعى أساسي للإنسان و الحضارات و الأمم و حتى الكتب و الديانات السماوية اعتبرت الامن احد اهم القيم و الحاجات للحياة.

تتكون كلمة الامن في اصلها اللاتيني sinecura من كلمتين sine و تعني بدون و cura تعني الرعاية و الاهتمام و الجمع بين الكلمتين يعني غياب الرعاية و العلاج أي عكس ما تعنيه كلمة الامن اليوم حيث يستخدم مصطلح الامن في مواضيع تتعلق بالفرد و ليس بالجماعة و الدولة [1].

لقد بذلت في العشريات السابقة جهود كبيرة لتعريف الامن و إعادة تعريفه و هو الامر الذي انتج حجما هائلا من الادبيات و يمكن تصنيفها وفق الابعاد الثلاثة التالية [2]:

- الوحدة المرجعية بمعني من و ما يجب تأمينه ؟ : قد تكون الدولة او النظام الدولي او الافراد او الجماعات او المجتمع او النوع البشري عموما .
- طبيعة التهديد الذي يواجه الوحدة المرجعية سواء عسكريا كان ام غير عسكري ، خارجيا ام داخليا.
- الوسائل المستعملة لتحقيق الامن.

[1] عبد النور منصوري ، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني و افق الامن الإنساني ، الجزائر : دار التنوير ، 2013 ، ص 16

[2] عبد النور منصوري ، مرجع سابق ، ص 22

و في تعريف اخر للأمن :"هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور أما الآمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد عدوان عن كيانها ككل"[1*].

من خلال هذا التعريف نجد ان الكاتب ركز على الدوافع المحققة للأمن من خلال وضع الامن كشعور بالدرجة الاولي و بتالي يصبح هنا وسيلة و غاية في نفس الوقت .

هذا من جهة و من جهة أخرى نجد ان باري بوزان يرى بان الامن كمفهوم تدرج من نص السلام البريطاني عام 1650 إلى ميثاق السلام الذهبي ثم ميثاق فيينا عام 1815 إلى صياغة ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 .[2]

كما عرف مفهوم الامن مرحلتين فالأولى تعرف بمرحلة التقلصية و تميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي و في البعد العسكري كقطاع للتحليل و المرحلة الثانية ندعوها التوسعية و تميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات و الافراد و افقيا نحو القطاعات الاقتصادية و السياسية و المجتمعية و البيئية .

لتحديد مفهوم الامن لم يكن بالأمر السهل لان تحديد هذا الاطار واجهته مجموعة من المشكلات و الصعوبات في ضبط هذا المفهوم و أهمها : [3]

1- التركيز على الجوانب العسكرية للأمن و الانشغال المفرط بها على حساب جوانبه الأخرى .

2- التعامل مع الامن من منظور جزئي احادي و اهمال طبيعته الكلية المركبة بوصفه محصلة لتفاعل العوامل الذاتية و الموضوعية و المؤثرات الداخلية و الخارجية .

---

[1] معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية و نظام الامن الجماعي ، الجزائر : الديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 15 .

[*] تنص المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق على أنه"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتسوية القضائية أو يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي قع عليها اختيارهم (معمر بوزنادة ، مرجع سابق ،ص64)

[2] Barry buzan , leve hansen , international security , v3 ; los angels : sage publication , 2007 , p1

[3] علي عباس مراد ، الأمن و الأمن القومي مقاربات نظرية ، الجزائر : ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2017 ، ص 11

3- الافتقار للأنموذج التحليلي النظري لمفاهيم الامن و محدداته و مشكلاته و القابل للتطبيق على الاشكال المتعددة و الأنواع المختلفة لتلك المشكلات.

و بحكم الطبيعة النظرية العامة و الشاملة لمثل هذه الدراسة و الانموذج التحليلي الذي تقترحه فقد اقتضي ذلك التّأسيس لهما بمفهوم نظري عام و شامل للأمن و بالتالي تكون له القدرة على دراسة الأنواع المتعددة و الاشكال المختلفة من المفاهيم و المشكلات الأمنية .

فنجد ان الامن قد تم معالجته من قبل في اطر متعددة فنجد ارسطو قد عالج مسالة الامن في كتابه السياسة من منظور مقارب حيث ربط وجود الانسان المتحضر بوجود المجتمع السياسي الذي راي في دولة المدينة مثاله الوحيد ، واعتبر اكبر تهديد يمكن ان يواجه الدولة المدينة هو التفاوت الطبقي الحاد بين مواطنيها الذي يؤدي إلى وقوع ثورات .

كما كانت أفكار ميكيافيلي و هوبز و كذا المدرسة الواقعية ان النزعة المصلحية الانانية انها هي التي تنعكس على سلوك الأنظمة و بتالي تكون لكل دولة نظرتها في مسالة الامن هذه الأخيرة التي ترتبط بالأساس بالأهداف و المبادئ .[1]

ركز روبرت ماكنمارا في تعريفه للأمن من خلال كتابه " جوهر الامن " حيث ركز على البعد التنموي كعامل أساسي في تحقيق الامن " **في أي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري فان الامن معناه التنمية و الامن ليس المعدات العسكرية و ان كان قد يتضمن المعدات العسكرية و الامن ليس هو القوة العسكرية و ان كان قد يتضمنها و الامن ليس النشاط العسكري التقليدي و ان كان قد يشمله ان الامن هو التنمية و بدون تنمية لا يمكن ان يوجد امن و الدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان تظل امنة بسبب ان مواطنيها لا يمكنهم ان يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية** "[2].

اما هانس مورغنتو : فهو ينظر للأمن من منظور الامن الدولي القائم على تحقيق التوازن بين القوى الدول الكبرى "[3] ،بحيث أصبح الأمن هو العمود الفقري في سياسة أي دولة و هو مبرر وجود أي دولة [4].

---

[1] مرجع نفسه ، ص 20

[2] جلال حدادي ، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي ، تلمسان : دار النشر الجامعي الجديد ، 2017 ، ص 15

[3] جون بيليس ، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، (تر : مركز الخليج للأبحاث) ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص 414

[4] محمد نعمان بلال ، الاستراتيجية و الدبلوماسية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004 ، ص 94

اما التعريفات التقليدية الواقعية للأمن و التي قادها وولتر ليبمان حيث جاء تعريف والتر ليبمان walter lippmann للأمن القومي كما يلي " تكون الامة امنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية اذا كانت ترغب في تجنب الحرب و هي قادرة اذا واجهت التحدي على المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب" [1]و ان كان هذا التعريف و ظف في بعض الدراسات في وصف الامن الوطني او القومي و ان كان تركيزه على الامن بمفهومه العام اين ركز على طبيعة التهديد الذي حصره ليبمان في الحرب.

اما التعريفات النقدية الموسعة للأمن فحسب ريتشارد اولمان richard ullman " فالأمن مهدد من الان فصاعدا بالأحداث المتتابعة التي تثير القلق في لحظة من الزمن بتقهقر كبير لنوعية حياة شعب دولة ما من جهة و تخفيض بشكل نوعي الخيارات المتاحة و هامش المناورة للحكومة و الكيانات الأخرى غير الحكوماتية داخل الدولة من جهة أخرى " [2] .

اما مفهوم الأمن عند ارنولد والفرز "A . Wolfers هو " غياب التهديد ضد القيم المكتسبة[3]. فمن خلال هذا التعريف نجد ان ارنولد حدد التهديد ضد القيم التي تحددها الدولة و اكتسبتها.

أما **باري بوزان Barry Buzan** فيعرف الأمن بأنه «العمل **على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية**" [4].

يعتبر تعريف باري بوزان من بين اهم التعريفات التي حظيت باتفاق واسع للأمن و في هذا التعريف نجد ان الامن حسب باري بوزان جاء في اطار توازن المفهوم حول البعد الذاتي لمفهوم الامن القائم على

[1] سيدي احمد قوجيلي ، "تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي" ، مجلة دراسات استراتيجية ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 169 ، 2012 ، ص 10

[2] قط سمير ، نظريات الامن في العلاقات الدولية مفاهيم و مقاربات ، بسكرة : دار بن زيد للطباعة و النشر ، 2016 ، ص 23

[3]Dario Battistella ; théories des relations internationales, 2 –ème édition ; paris : science po Edition , 2006 , p 461

[4] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة المصرية،2005 ، ص13

التحرر على مستوى الافراد و مستوى اخر و هو البعد الدولي اين يكون الامن مرتبطا أساسا بالبعد الهوياتي للدول و المجتمعات بجميع ابعادها .[1]

ا- مفهوم الامن الوطني :

مع التحولات التي عرفتها الأنظمة السياسية الأوروبية اين تحولت من أنظمة سياسية شخصية تسلطية إلى أنظمة مؤسسة دولة و بتالي تحول مفهوم الامن اين اصبح الامن مرتبط بالدولة و أركانها ، بحيث تحولات العلاقات الدولية في هذا المقام إلى التركيز على الامن كمعيار مستقبلي قيمي في العلاقات الدولية ،اين بدا الاهتمام بالأمن الوطني في الاربعينيات من القرن الماضي على يد الأمريكي والتر ليبمان عام 1943 ثم بإصدار الإدارة الامريكية للقانون الخاص بتشكيل مجلس الامن القومي عام 1947 .[2]

و في تعريف اخر الامن القومي : حسب لجنة الحكمانية العالمية اعتبرت الامن القومي بانه "حماية الدولة و حدودها ، سكانها و مؤسساتها و قيمها من أي هجوم اخر " [3] ، و نجد ان هذا التعريف يركز على محورية الدولة و اعتبارها وحدة التحليل في المسائل الأمنية ، فالدولة هي هيكل تنظيمي معقد و كيان اجتماعي و أيضا وسيلة لترقية الامن قبل ان تكون وحدة تحليل مرجعية للأمن .

و للأمن القومي بعدين اساسين : [4]

البعد الأول : البعد القومي لتصبح سياسات و مصالح و اهداف قومية .

البعد الثاني : البعد الشامل لتصبح سياسات و مصالح و اهداف شاملة .

اما تعريف فرانك سيموني للأمن القومي فهو " الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف أساس إلى تحقيق الشروط الوطنية و الدولية لتعزيز حماية و توسع القيم الأساسية الوطنية ضد منافسين موجودين او محتملين "[5] ، و يلاحظ على هذا التعريف الطابع النخبوي بتركيزه على المؤسسة الحكومية و قد يبدو هذا التوجه على انه اعلان لإرادة هدفها تعزيز القوة الاستعمارية او الامبريالية .

---

[1] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 21

[2] Ken booth, steve smith ; international relations theory today , Pennsylvania university press; 1995 , p 328

[3] عبد النور مصمودي ، مرجع سابق ، ص 28 ,

[4] علي عباس مراد ، مرجع سابق ، ص 25

[5] عبد النور منصوري ، مرجع سابق ، ص 18

و في تعريف اخر للأمن الوطني حسب بينلوب هرتلند ثينبرغ بانه " قدرة امة على صون و بنجاح مصالحها الوطنية باي طريقة و في أي مكان بالعالم " [1] .

فكل التعريفات أجمعت على ان الامن القومي مرتبط بمصلحة الدولة و حماية شعبها و بعدها القومي من أي تهديد اخر لان هذا المفهوم الذي بدأ مع منتصف الاربيعنات من القرن الماضي أي كانت الدولة هي المحور الأساسي في العلاقات الدولية و بالتالي هي محور الامن .

و توجد مجموعة من المقاربة الخاصة بالامن عموما و الامن الوطني خصوصا و منها :

ب- المقاربة التقلصية للأمن : نموذج الامن القومي[2] :

جاء استخدام الامن في صيغته الأولى باعتباره مرادفا لحماية و بقاء الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة اذ وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتامين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة حيث ساد هذا الاستخدام في الفترة 1950-1985 أي في الحقبة التي حددها ستيفن والت stephen walt و دافيد بالدوين david baldwin و الممتدة منذ نشأة الدراسات الأمنية كحقل دراسة إلى غاية نهضته في منتصف الثمانينات ، اين تزامنت هذه الفترة مع هيمنة نموذج مركزية الدولة الذي كان يعتبر ان الدول هي الفواعل الأمنية الوحيدة و ان بقاء و استقلال الدولة هي القيم الأساسية موضوع التهديد و تجسد هذا في مفهوم الامن القومي .

فمن خلال هذا التعريف نجد ان الامن القومي اصبح هو محور التفسيرات التي وضعتها جل الدراسات الأمنية في تلك الفترة مركزة على متغير واحد الا و هو الدولة فقط في اطار مقاربة ادق و هي الامن الوطني او القومي كما يرتبط بعنصر اخر الا و هو معيارية الدولة في الحفاظ على سلامتها التي تزيد او تقل حسب قدرة الدولة في هذا المجال.

اما تعريف فرانك تراغر frank trager و فرانك سيموني frank simonie للامن القومي كما يلي " هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يخلق الظروف القومية و الدولية اللازمة لحماية و توسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين او المحتملين " [3]

---

[1] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 23

[2] سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق، ص 9

[3] سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ،ص 11

و هنا نجد ان هذا التعريف ركز على وصف الامن كجزء أساسي في عملية رسم السياسات الأمنية للدول في اطار مواجهة التهديدات التقليدية.

كما يضيف باري بوزان تعريف أخر للأمن القومي" بأنه قدرة الدول على الحفاظ هويتها المستقلة ووح-*دتها الوظيفية"[1].

و في تعريف اخر للأمن القومي: "هو الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر"[2].

2 - **الامننة :**

حيث تعتبر الامننة احد اسهامات مدرسة كوبنهاغن و قد قام بتطوير هذا المفهوم كلا من باري بوزان و وأول ويفر و جاب دوبوليد و ذلك في عملهم " الامن برنامج عمل جديد للتحليل " الذي صدر عام 1997 و هذا المفهوم جاء في اطار النقدي البنائي في العلاقات الدولية التي ترى ان البناءات الأساسية للسياسة العالمية هي اجتماعية اكثر منها مادية و بالتالي التهديدات التي تواجهها الدول كحقيقة موضوعية هي تهديدات ذات بناء منجز من طرف احد الفواعل الذين يستعملون خطابا امنيا لإقناع الجماهير، فحسب منظري هذا المفهوم هناك تهديدات موضوعية قليلة تتعرض لها الدولة فعلا اما اغلبها فيكون ذو بناء ذاتي فقط فالإدراك و الشعور بالانكشافية تلعب دورا كبيرا في بناء التهديد للأمن منها أيضا الهوية الوطنية و تاريخ الدولة و ايدولوجيتها و طبيعة النظام السياسي .

تعود نظرية الامننة التي أسسها وايفر من خلال مقالته الصادرة بتاريخ 1995 فهي تعتبر من اهم النظريات في الدراسات الأمنية و يتمثل جوهرها في اعتبارها الامن كفعل خطابي و هذا ما أشار اليه ويفر " يصبح شيء ما مشكلة امنية متى أعلنت النخب انه كذلك " أي ان أي خطاب قد يعلن عليه طرف انه خطر او تهديد امني يصبح موضوع للدراسات الأمنية و تهديد حقيقي و لكي تكون الامننة ناجحة تتضمن شرطين

[1]Dario Battistella ; op.cit. , p 463

[2]Ibid.p 465

أساسيين هما : الخطاب و قبوله الواسع لدى الجمهور الى جانب شكل فعل الخطاب و منزلة الفاعل المؤمن و الظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد و بالتالي فالامننة تهدف الى التسريع للمواجهة.[1]

و الهدف الأساسي للامننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية لتامين بقائه اذ ان القضية تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ .، و حسب مدرسة كوبنهاجن فان عملية بناء الفعل الأمني يحتاج إلى ثلاث لبنات ضرورية : [2]

1- التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع

2- التدابير الاستثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد

3- إضفاء المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية .

تسعي الفواعل من خلال فعل الامن لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا التي تحددها القواعد الديمقراطية و إجراءات صنع القرار إلى عالم السياسة العليا التي تتميز بالاضطرارية و الأولوية الملحة عبر قضايا مصيرية .

كما يعتبر الموضوع المرجعي للامننة هو ما تراه الفواعل او ما تراه كتهديد فلابد هنا من تسجيل البعد المعياري للامننة ، فالامننة تعبر عن فشل و عدم قدرة القادة على حل المشاكل عبر عمليات سياسية طبيعية ما يجعلهم يلجؤون لمعالجتها بأشكال طبيعية و عنيفة عادة.[3]

كما يعتبر الخطاب او الكلام هنا ليس وسلة اتصالية بل هو فعل سياسي الذي يسعي لبناء نظرة الجمهور لها و اشراكه في النقاشات العامة .

هذه التحولات أثرت على مسألة التنظير في الدراسات الأمنية بداية من مستوى التحليل إلى غاية المقاربات المقدمة للتحليل ، حيث ذهب بعض المنظرين إلى وضع ثلاث مستويات الدراسات الأمنية :

يجدر بنا الحديث في البداية و الإشارة إلى مستوي التحليل في للدراسات الأمنية :

---

[1] قاسي فوزية ، " الحرب على الإرهاب و منطق الامننة : قراءة في السياسة الامريكية العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاغن " ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، العدد 03 ، جويلية 2011 ، باتنة – الجزائر- ص 75

[2] مرجع نفسه ، ص 29

[3] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 105

الأطراف المعنية بالأمن، والقيم المعنية بالتهديد، وكذا الفرد كوحدة للتحليل ،وهذا ما تعتمد عليه المدرسة النقدية.

مدرسة كوبنهاجن :

يعتبر مكسويني اول من اطلق تسمية مدرسة كوبنهاجن عام 1996 و التي عبر عنها من خلال الباحثين الذين كانوا يكتبون مع باري بوزان و اول ويفر منذ 1988 في اطار معهد أبحاث السلام بالعاصمة الدنماركية كوبنهاغن في مجال الدراسات الأمنية ، فهذه المدرسة قدمت تحليلات نقدية للأمن اين قدموا نقطة أساسية للنقاش تمثلت في أولوية الامن للقطاع العسكري و التركيز على الدولة فقط [1].

يقترح انصار مدرسة كوبنهاغن ان نطاق الدراسات الأمنية يجب ان يتم فيه حصر التهديدات الأمنية في تلك التي تتوفر على الشرطين الاساسين و هما : [2]

- ان يتم إدارة التهديدات بوسائل استثنائية أي استخدام القوة و تضييق الخناق على الحقوق و الحريات التي يتمتع بها الافراد .
- ان تكون التهديدات وجودية تستهدف بقاء الموضوعات المرجعية و هي الدولة و المجتمعات و الامة.

كما تقوم مدرسة كوبنهاغن على فكرة تفكيك مفهوم الامن إلى ابعاد و قطاعات الذي اصبح ما يعرف بالمنهج التفكيكي و الذي اعتمده كل من باري بوزان و جونز و ليتل في مؤلفهم الجماعي " منطق الفوضى " ، حيث وضعوا القطاعات غير العسكرية للأمن و حددوها في خمس قطاعات و هي الامن السياسي و العسكري و الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في اطار انسجام مصالح الافراد مع الدولة و قد تكون هناك تناقضات بين قطاعات مختلفة .

اما **مركب الامن** فيمكن تعريف بانه : يتشكل مركب الامن من مجموعة دول ترتبط همومها الأمنية الأساسية ارتباط وثيقا يجعل من غير الممكن النظر واقعيا إلى امن دولة منها بمعزل عن امن الدول الأخرى

[1] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 83

[2] مرجع نفسه ، ص 84

و يستعمل هذا المفهوم في تحليل الامن الإقليمي و هو نموذج مصغر لمسلمة الفوضوية الدولية على المستوى الإقليمي حسب باري بوزان .[1]

و تعتبر **نظرية مركب الامن** من بين اهم الاسهامات التي قدمها باري بوزان حيث عرفه بانه مجموعة من الدول ترتبط مسائلها الأمنية الأولية فيما بينها مما يجعل من الصعب من الناحية العملية فصل امن دولة ما على أخرى " حيث تري بان المستوى النظامي لتحليل الامن الدولي و التي تتمحور حول بعض القوى الكبرى لا تكفي لإلمام بالكثير من المشاكل الأمنية الطارئة و ذات الأهمية للدول.

فمركب الامن يركز على المشاكل الأمنية الاتية من دول الجوار المباشر و ليس من الدول الكبرى البعيدة فاهم الافتراضات التي تقوم عليها هذه المدرسة هي :[2]

- الامن يسجل في اطار المناطق ذات بنية جغرافية و اجتماعية متقاربة.
- الامن يفقد فحواه كلما بعدت المسافة بين المناطق جغرافيا
- النظام الدولي يمكن تقسيمه إلى كيانات جهوية حيث يمكن ان تكون التفاعلات الأمنية داخل هذه الكيانات الجهوية نزاعية بسبب عمليات الامننة.
- تركز على التهديدات التي يتعرض لها الامن المجتمعي كالتطهير الثقافي و العرقي كالحركات الانفصالية و التطرف و الهوية الثقافية و الدينية.
- تحديد المأزق الأمني بوصفه الحالة التي تكون فيها الإجراءات المتخذة من طرف دولة في سبيل محاولتها لزيادة امنها يخلق تصور لدى الدول الأخرى بانعدام الامن .

و يمكن ان نلخص اهم الفروقات بين المقاربات النقدية للأمن في أوروبا:

	مدرسة كوبنهاجن	مدرسة ابريستويث	مدرسة باريس
مرجعية مفهمية الامن	الامن كفعل كلام	الامن كانعتاق	الامن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية

[1]Barry buzan , leve hansen , op.cit , p 66

[2] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 91

القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الامن للأفراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالامننة	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهني الامن
كيف يتحقق الامن	نزع الامننة	التحرر من التفكير و العمل تحت الظروف الأمنية	تكثيف تقنيات المراقبة و إدارة المخاطر

الجدول من اعداد الباحث المصدر: (سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص 36)

1- انعكاسات الازمة الاكرانية على منطقة الشرق الأوسط :

تعتبر الازمة الاكرانية من بين الازمات التي اثرت و لا تزال بشكل أساسي على العالم و ليس فقط على المنطقة و خاصة ان هذه الازمة او الحرب كما يطلق عليها أيضا اثرت على قطاعين أساسيين و هما الطاقة و الغذاء و هما ركائز أي نظام او استقرار أي منطقة من مطلق الامننة التي تمس الامن الغذائي و الامن الطاقوي.

و في هذا العنصر لن نتطرق الى أسباب الحرب و بدايات الازمة بل سنتحدث و نحلل انعكاسات الازمة الاكرانية الروسية على الامن القومي العربي ككل وفق منطلق الامننة.

ا- مشكلة الغذاء :

يعتبر الغذاء من الأساسيات التي يقوم عليها العالم وحياة الإنسان؛ فمن دون غذاء لا يمكن للإنسان أن يستمر في العيش، وإن عاش فيعيش هزيلا مريضا، ولهذا فإن الغذاء من المرتكزات التي تقوم عليها الحياة وحركية المجتمعات والدول.

وعرف التاريخ أزمات اقتصادية كثيرة، وإن كانت أزمة الكساد العظيم سنة 1929 هي الكبرى، إلا أن العالم عرف أزمات في الغذاء على صورة مجاعات عصفت بأفريقيا وبعض المناطق في آسيا، هذا إلى جانب المؤشرات الاقتصادية العالمية التي تصنف الدول إلى فقيرة وغنية، وهذا يدل على هشاشة الوضع الغذائي لدى الكثير من الدول التي تعجز عن توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لشعوبها.

ويمكننا أن نقدم تعريفا للأمن الغذائي على أنه الحد المتعارف عليه صحيا واقتصاديا الذي يسد حاجة الإنسان يوميا، بعبارة أخرى إنه القدر الأساسي الذي يمكّن الإنسان من الحصول على سعرات حرارية تكفيه للعيش يوميا. ومن المنظور الطبي، يمكن القول إن الحد الأدنى للحاجيات اليومية للشخص البالغ الذي يبذل مجهودا عاديا يقدر بنحو 1800 سعرة حرارية يوميا، ويكون مصدرها غالبا الوجبات اليومية، وإن كان الإنسان في العالم يركز غذاءه على مادة الخبز التي تعتمد على القمح أو الأرز، كما هي الحال في بعض الدول الآسيوية، إلى جانب مكونات أخرى تختلف من منطقة إلى أخرى ومن مستوى معيشي إلى آخر، حسب الظروف والإمكانيات التي يمتلكها الإنسان[1].

للإشارة فان كل منم روسيا وأوكرانيا تهيمنان معا على إنتاج حوالي ربع احتياجات العالم من القمح، أي حوالي 55 مليون طن، مما يبرز طبيعة الأزمة التي ستنتج عن الحرب الدائرة رحاها بين الدولتين، وتأتي معظم الدول العربية في مقدمة الدول التي تسد احتياجاتها بالقمح الروسي والأوكراني، بحيث تعتمد كل من من مصر وتونس والإمارات على القمح الروسي، فتبلغ نسبة الاعتماد التونسي على القمح الروسي حوالي 60%، بينما في مصر تصل حوالي 80%. فيما يعتمد المغرب على البلدين معا، بحيث تزوده روسيا بحوالي 10.5%، وأوكرانيا بحولي 19%، فيما تعتمد السودان على روسيا بحوالي 46%، واليمن بـ31% من روسيا و 6.8% من أوكرانيا، في حين تستورد تونس حوالي نصف احتياجاتها من القمح من أوكرانيا.[2]

وفي المقابل، نجد أن أكبر مستوردي القمح في العالم مصر –التي احتلت المرتبة الأولى بنحو 12.1 مليون طن– تليها إندونيسيا في المرتبة الثانية، ثم الجزائر بنحو 7 ملايين طن، وقبلها الصين، هذا إلى جانب مواد أخرى مثل المواد التي تصنع منها مادة الزيت مثل بذور دوار الشمس[3].

فأول انعكاس عرفه العالم في مسألة الغذاء بعد الحرب الروسية الأوكرانية كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية كالقمح و الزيت إلى جانب نقص التموين وتذبذب توريد هذه المادة بالأسواق العالمية، حيث

[1] جدو فؤاد ، الامن الغذائي و مشكلاته ، ماخوذ من الرابط https://bit.ly/3fnm48j تاريخ النشر 22-06-2022 ، تاريخ الاطلاع 15-09-2022

[2] يحي عالم ، " حرب روسيا على اكرانيا و انعكاسها على العالم العربي " ، ماخوذ من https://bit.ly/3SrKP1y بتاريخ 13-03-2022 تاريخ الاطلاع 23-08-2022

[3] جدو فؤاد ، مرجع سابق

الندرة والتوجه إلى تخزين احتياطات لمواجهة الأزمات الغذائية. وكان الانعكاس الآخر ارتفاع الأسعار بمقدار الثلث تقريبا، مقارنة بالأسعار السابقة كما برزت أزمات غذائية في كثير من الدول مثل تشاد –التي أعلنت حالة المجاعة بسبب عدم قدرتها على توفير المواد الأساسية– وبعض الدول التي وضعت في حالة سوء التغذية، وحتى الدول الأوروبية لم تستثن من الأزمة، إذ شهدت تذبذبا في مادة الزيت النباتي وارتفاعا في أسعار المواد الغذائية بنحو الثلث، خاصة الحليب الذي يعتمد على مادة العلف المستورد من أوكرانيا مع ارتفاع أسعار الوقود.

وهذا ما ذهبت اليه بعض التقارير الدولية كصندوق النقد الدولي اين قدم تقاريرا حول انعكاسات الازمة الروسية الاكرانية على منطقة الشرق الأوسط كما يلي :

وعلى هذا النسق، يمكننا تلخيص القنوات الرئيسية لتأثير الأزمة في خمس فئات وهي: [1]

1) صدمات أسعار الغذاء (لاسيما القمح) كما سبق و ان ذكرنا و هذا اكثر التهديدات التي تمس العالم و منطقة الشرق الأوسط تحديدا بحكم طبيعة الدول انها صحراوية او ضعيفة المردودية في إنتاجية القمح ، سيُؤثِّر الصراع في أوكرانيا تأثيرا ملموسا وسلبيا على عدة اقتصادات في المنطقة (مثل لبنان وسوريا وتونس واليمن). فهذه البلدان تعتمد اعتماداً أساسياً على أوكرانيا و/أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، ولاسيما القمح والحبوب. ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى تعطُّل سلاسل توريد الحبوب والبذور الزيتية، وزيادة أسعار الأغذية، وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة. وستكون لانخفاض غلات المحاصيل والدخول لاسيما لصغار المزارعين آثار سلبية على سبل كسب العيش، وقد يؤثِّر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً الذين يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم أكثر من غيرهم.

2) زيادات أسعار النفط والغاز لكن البلدان المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر، قد تشهد تحسناً في أرصدة المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو. ومن المحتمل أيضاً أن تشهد البلدان المصدرة للغاز، على وجه الخصوص، زيادة هيكلية في

[1] بلحاج فريد ، ضغوط متفاقمة الحرب في اكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، من موقع البنك الدولي ، الرابط https://bit.ly/3SAQGBj تاريخ النشر 03-07-2022 و تاريخ الاطلاع 12-08-2022

الطلب من أوروبا، حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة.

3) عزوف المستثمرين عن المخاطر/جنوحهم إلى الاستثمارات الآمنة (الأمر الذي قد يؤثِّر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على الأسواق الصاعدة ككل .

4) تحويلات المغتربين و هي أيضا تتأثر بسبب نقص الإنتاجية و فرص العمل

5) السياحة. أمَّا البلدان الأكثر تأثراً بحركة السياحة مثل مصر (التي يُشكِّل الروس والأوكرانيون على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها) فمن المتوقع أن تشهد ركوداً في هذا القطاع، وما لذلك من تداعيات سلبية على معدلات التشغيل وميزان المدفوعات.

ب- امنيا و سياسيا :

من الناحية الأمنية و السياسية فنجد ان الامر اكثر تأثيرا من الناحية الغذائية او ما يعرف بالأمن الغذائي لان المسائل السياسية تؤثر على مسارات التحالف و التسوية حول الخلاف الروسي الاكراني اين نجد ان بعض الدول تعتبر روسيا حليف استراتيجي كما هو الحال بالنسبة لسوريا و المواقف العربية حاولت ان تكون متوازنة بين المصالح مع روسيا و الضغوطات الغربية و كل دولة و وضعها الخاص .

و يمكن ان نحلل المواقف العربية من خلال ما يلي اتجاه الازمة الروسية الاكرانية :

- الجزائر : الموقف الجزائري بعد سقوط النظام السابق و انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون حاول ان يبقي على العلاقات الاستراتيجية في ما يخص روسيا و يعدد الأطراف الأوروبيين مثل إيطاليا و البرتغال خاصة مع توتر العلاقات الجزائرية المغربية و الجزائرية الاسبانية بسبب التطبيع مع الأول و القضية الصحراوية مع الثاني و مع بداية الازمة الطاقوية في أوروبا أصبحت الجزائر احد البدائل الأكثر موثوقية و هذا ما ترجم في الزيارات الإيطالية الجزائرية.

و بالتالي نجد ان الجزائر تتحرك بهامش واسع من الحرية اتجاه الازمة الروسية حيث رفضت التصويت في 2 آذار/مارس 2022 على قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يدين الغزو الروسي لأوكرانيا، وفي 7 نيسان/أبريل، صوتت ضد القرار بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. وجادلت بأن آليات الأمم

المتحدة ضرورية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان على الأرض وبطريقة حيادية وغير منحازة لتحقيق العدالة لجميع الضحايا. [1]

- مصر : الوضع الاقتصادي المصري يعرف نوعا من الهشاشة و عدم الاستقرار لاسباب عديدة و لذلك مسألة ضبط العلاقة ما بين مصر و الازمة الاكرانية قائم على محددات المصلحة بالدرجة الأولى اقتصاديا مع الغرب و التوازنات الأمنية مع روسيا لا بد هنا التأكيد على ان مصر من اكبر مستوردي القمح من روسيا و لهذا اتجهت مصر الى الحياد اتجاه الازمة الروسية الاكرانية رغم الضغوطات الغربية فهي تدرك جيدا هشاشة الوضع في الداخل المصري و مع ذلك صوتت مصر مع القرار الذي يدين روسيا.
- باقي الدول العربية :

تتفاوت المواقف الدول العربية من دولة الى أخرى فنجد الإمارات تؤكد على شراكتها الاستراتيجية المتنامية مع روسيا مع تكشف الغزو، مصحوباً بامتناعها عن التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار يدين الغزو الروسي ، الا ان الولايات المتحدة عملت على تأمين وقوف جميع دول الخليج العربية خلف قراري الجمعية العامة الأول والثاني بشأن أوكرانيا، في 2 و24 آذار/مارس، على التوالي (صوتت ضد القرار الصادر في 7 نيسان/أبريل بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان). في حين لا ترغب أي دولة خليجية بإعطاء الانطباع بالوقوف مع روسيا، خشية إغضاب الغرب، فإن السعودية والإمارات لم تترددا بإظهار سخطهما حيال الولايات المتحدة خلال هذه الأزمة.[2]

و بالتالي نجد ان الدول العربية انقسمت ما بين مؤيد للقرار الذي يدين روسيا و بين الرافض حسب مصالح الدول العربية اتجاه اما روسيا و الغرب حسب مؤشرات الامن الغذائي و استقلالية الغذاء و الامن الطاقوي و مدى ارتباط الدولة العربية بأحد الأقطاب .

[1] اثر الغزو الروسي لاوكرانيا على الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، ماخوذ من الرابط https://bit.ly/3SgrhNr تاريخ النشر 2022-04-14 و تاريخ الاطلاع 15-08-2022

[2] اثر الغزو الروسي لاكرانيا على الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، مرجع سابق .

ج- الامن الطاقوي : يعتبر موضوع الطاقة احد اهم الموضوعات تأثيرا و تعقيدا في الوقت الراهن و لهذا نجد او روسيا تركز على هذا الموضوع من منطلق ان روسيا تعتبر شريك مع منظمة الأوبك في اطار ما يعرف أوبك + و هذا يندرج في اطار الشراكة المباشرة بين الدول العربية المصدرة للبترول و روسيا و يظهر هذا التعاون في الاجتماعات التي تعقد ما بين منظمة الأوبك و روسيا من اجل ضبط أسعار النفط عالميا.

من جهة أخرى نجد ان التعاون الروسي العربي في مجال الطاقة ليس كبيرا خاصة ان معظم الدول العربية هي دول مصدرة للبترول او الغاز باستثناء بعض الدول التي تستورد على غرار تونس و المغرب و لبنان و هذه تستورد احتياجاتها من الدول العربية كالجزائر و السعودية.

و بالتالي الامن الطاقوي لا يطرح بشكل كبير اتجاه الدول العربية مقارنة بالامن الغذائي و الذي ترتبط به المنطقة العربية بروسيا و اكرانيا في مسالة تامين القمح أساسا.

ثالثا – دوافع انشاء حلف ناتو عربي :

جاء في تصريح العاهل الأردني منذ أيام بأنه يدعو إلى تشكيل حلف عسكري خاص بمنطقة الشرق الأوسط يشبه خلف الناتو. هذه الدعوة أثارت الكثير من النقاش حول طبيعة هذا الحلف، ولماذا في هذا الوقت.

جاء في سياق تصريح العاهل الأردني أن هذا الحلف يجمع الدول المشتركة في التفكير أي نفس المبادئ في السياسة والتوجهات الدولية والإقليمية، وأيضًا تشترك في نفس التهديدات الأمنية، وحتى العدو مشترك، وهنا نتساءل:

أي عدو يواجهه هذا التحالف ؟ المؤكد أن العدو المصرح به في المنطقة هي إيران، باعتبارها تهديدًا للدول في المنطقة بما فيها الكيان الإسرائيلي وحتى دول الخليج التي تنظر لإيران كعدو تقليدي سواء ببعده الأيديولوجي في إطار عرب/فرس أو بعده الديني سنة/شيعة أو الأمني مع مشروع إيران النووي وتمدد إيران في المنطقة خاصة بعد غزو العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003. وفي المقابل نجد أن

الكيان الصهيوني تحول إلى صديق بموجب معاهدات التطبيع مع دول الجوار وحتى الاتفاقيات الأخيرة، وبالتالي العدو أصبح محددًا افتراضًا[1].

لو اردنا اسقاط مقاربة باري بوزان و اولي وايفر و التي جاءت في دراستهما تحت عنوان " الأقاليم و القوى " فالمركب الإقليمي المركب يمنح أداة جيدة لإدارة العلاقات الدولية و وفق ثلاث أسس او معايير و هي وجود عناصر التماثل بين الدول[2] و هذا ما أكده العاهل الأردني من حيث ان الحلف الذي دعي اليه يقوم وفق المبادئ المشتركة و القيم التي تتشارك فيها الدول و اعتقد انه التماثل يتشكل في التهديدات الأمنية و العمل على مواجهتها ، الى جانب التقارب الجغرافي و هو ما اطلق عليه الشرق الاوسطي و العامل الثالث الذي أشار اليه باري بوزان و هو ان تكون هناك تفاعلات سياسية و ليس علاقات وثيقة و هذا ما يمكن ان يتحقق حسب باري بوزان عندما قسم المناطق التي تحتاج الى المركب الامن الإقليمي و من بينها الشرق الأوسط و هذا ما يدفعنا للنقاش حول مدى فعالية هذا الحلف رغم ان الشروط و المعايير التي وضعها باري بوزان تتلائم مع مبادرة حلف الشرق الأوسط الجديد.

و اذا عدنا الى خلفية الفكرة فهو يعود إلى أن اسرائيل قد قدمت دعوة لإنشاء تكتل أو حلف في مجال الدفاع الجوي، وهذا مجال تعاون محدد من حيث مواجهة التهديدات من منظور الكيان الصهيوني، خاصة في إطار تطور سلاح طائرات بلا طيار. ومن جهة أخرى إدراك الأردن ومعها دول الجوار تراجع الدور الروسي في سوريا بسبب انخراط روسيا في حربها ضد أوكرانيا أي توجيه الجزء الأكبر من المجهود العسكري نحو الحرب الجديدة، وبالتالي مع تراجع مساحة روسيا في سوريا زادت مساحة إيران في نفس المنطقة وهذا يقلق دول الجوار خاصة الأردن من تراجع الأمن على حدودها وزيادة التهديدات أقلها التهريب بكل أنواعه، ومن جهة أخرى نجد أن الحرب الروسية الأوكرانية أعطت صورة على مدى هشاشة الدور الأمريكي في المنطقة، خاصة الدول العربية التي تعتمد على الولايات المتحدة الامريكية في مجال الدفاع المشترك والسلبية التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف الاكراني أعطى تخوفًا من حدوث

[1] جدو فؤاد ، حلف عسكري شرق اوسطي جديد لاي دور ؟ ماخود من https://bit.ly/3BOLpzs تاريخ النشر 05-07-2022 تاريخ الاطلاع 12-08-2022

[2] رابح زاوي ، " التأسيس الإقليمي المغاربي كمركب امني : قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن " ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسة ، المجلد ، العدد ، جوان 2018 ، ص 70

عدم الالتزام في حال وقوع حرب أو تهديد، وبالتالي من الضروري إيجاد آلية جديدة تدعم الأمن الإقليمي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني جزءً من هذا الحلف.

نتساءل هنا عن الفعالية والجدوى من هذا الحلف، هل فعلًا تحتاج الدول العربية على الأقل لهذا الحلف؟ أعتقد أن المسألة هي إهدار للجهد والمال؛ فالدول العربية تربطها اتفاقيات الدفاع المشترك بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وأيضًا اتفاقيات دول الخليج العربي، وبالتالي هناك آليات تجمع الدول العربية من أجل تعزيز التعاون مع بعضها البعض، من جانب آخر أن العلاقات التي تجمع دول المنطقة لا تتميز بالثبات، فقد يصبح عدو اليوم صديقًا غدًا على غرار تركيا مثلًا وقطر مع دول الخليج، وهذا ما قد ينطبق مع إيران في حال تغير قواعد اللعبة.

من جانب اخر نجد ان الدول العربية بعد الإعلان عن عدم التوافق حول انشاء ما يعرف بالحلف الناتو العربي او الشرق الاوسطي عقدت مباشرة قمة جدة للامن و التنمية ، اين تأتي قمة جدة للأمن والتنمية في ظل تحولات إقليمية ودولية تتميز بتصاعد مستويات الصراع بين الدول وخاصةً انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية أين جاءت مع أزمة الغذاء والطاقة وهذا ما يعكسه عنوان القمة بعنوان الأمن والتنمية وبالتالي هذان المحوران هما نقاط الارتكاز في العلاقات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة؛ إذ شاركت 9 دول عربية وهي المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين والعراق وقطر ومصر والكويت وسلطنة عمان و الأردن ومن خلال البيان الختامي للقمة نجد أن الدوافع الرئيسة للولايات المتحدة الامريكية هي الطاقة وأمن إسرائيل وأعتقد أن الولايات المتحدة طالبت السعودية من خلال هذه القمة بزيادة الإنتاج في النفط ولأول مرة يأتي الرد السعودي على هامش القمة بأن السعودية لا يمكنها أن تتجاوز الحد المتفق عليه في قمة الأوبك وأن حدود الطاقة الإنتاجية للسعودية بلغت ذروتها وبالتالي لا يمكن الاستجابة للمطلب الأمريكي، وهذا ما لم تجرِ عليه العادة عند زيارة رؤساء الولايات المتحدة للسعودية وهذا يبين أن القرار السعودي مبني على معطيات تقوم على الأمن الطاقوي تحديدًا وأنها في موقف قوة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة[1].

[1] فؤاد جدو ، هل قمة جدة للأمن والتنمية مقاربة لنظام إقليمي جديد ؟ ، ماخوذ من https://bit.ly/3fiTtRi تاريخ النشر 2022/07/18 و تاريخ الاطلاع 22-08-2022

و اذا اردنا تحليل التجاذبات السياسية و الأمنية في المنطقة حسب نظرية مركب الامن الإقليمي ما بين ما طرحه العاهل الأردني و ما جاءت به قمة جدة للأمن نجد ان هناك مؤشر رئيسي و هو هل هناك سياسات امنية مشتركة بين الدول الفاعلة في هذا التكتل الإقليمي ؟ و لهذا نجد ان باري بوزان يؤكد على أهمية تحليل التفاعلات الداخلية للإقليم و تأثير الفواعل الخارجية و بالتالي يمكن ان نفهم هذه التفاعلات في اطار القرب الجغرافي و الفوضى الناضجة كما يسميها [1] و هنا لكي نتأكد من مدى الفاعلية لا بد ان نحلل مدى تعاون الأطراف و هذا ما لمسناه من تناقض بين المواقف لبعض الدول في المنطقة .

من جانبٍ آخر جاء البيان أو تضمن رؤية حول التحالفات التي تمت الإشارة إليها من قبل والتي جاءت في سياق تصريح العاهل الأردني حيث نفت السعودية قيام تحالف عسكري مع إسرائيل، وهذا يؤكد على أن ما طُرح غير ممكن لكن هذا لا ينفي أن يكون التحالف خارج إسرائيل وبشراكة عربية أمريكية، وإن كان التعاون فيما بين دول المنطقة والولايات المتحدة قائمًا بنص البيان من خلال تعزيز التعاون الاستخباراتي والعسكري، وضمان أمن المنطقة من خلال إنشاء ما يعرف قوة المهام المشتركة 153، والتي تجمع بين دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية وإبقاء إيران مصدرًا للتهديد في المنطقة و هذا ما اتفق عليه[2].

من خلال ما طرح في هذه القمة هناك رسائل ما بين الدول العربية في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية بداية وهي التصريح الذي أدلى به العاهل الأردني سابقًا حول ما يعرف بالناتو العربي، والذي يعد كبالون اختبار لردود الفعل العربية والأطراف الدولية في المنطقة، كما جاء تصريح الرئيس الأمريكي في هذه القمة بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال شريكًا موثوقًا فيه لضمان أمن المنطقة خاصةً بعد المواقف الأمريكية والأوروبية تجاه الأزمة الأوكرانية وعودة الولايات المتحدة إلى الملف الفلسطيني من خلال التراجع عن قرارات الرئيس السابق ترامب فيما يتعلق بالدعم المالي للسلطة الفلسطينية ومنظمة الأونروا بمبلغ يقارب 300 مليون دولار مع إبقاء أمن إسرائيل خطًّا أحمر وتشكيل تحالفات عسكرية بين الدول العربية و الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة .

---

[1] نوال بومليك ، " البعد الإقليمي للازمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن " ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 12 ، العدد 02 ، سبتمبر 2021 ، ص 658 .

[2] فؤاد جدو ، هل قمة جدة للأمن والتنمية مقاربة لنظام إقليمي جديد ؟ ، ماخوذ من https://bit.ly/3fiTtRi تاريخ النشر 2022/07/18 و تاريخ الاطلاع 22-08-2022

و اذا ما اردنا تحليل مخرجات هذه القمة وفق منطق الامننة فإننا نجد ان الدول التي تواجه تهديد سوف تتفاعل مع الدول الأخرى الأقوى من مصدر التهديد لإضعاف قوة المهدد و التوازن معه و هذا ما لاحظناه من خلال مشاركة الولايات المتحدة الامريكية فيها و هذا ما يدفع الى التفاعل السياسي و الأمني المتقارب [1]و هو ما هو معبر عنه قوة 153 و هذا ما يزيد من التفاعل الأمني بين الدول و في المقابل الخطاب الأمني المسوق في المنطقة حسب باري بوزان و الذي يؤكد على ضرورة ان يكون مقبول لدى الأطراف و الدول لم يحظى بالقبول في مبادرة الحلف الناتو العربي ولهذا تجاوزته قمة جدة للامن.

في المقابل نجد ان جامعة الدول العربية شكلت لجنة للوساطة لحل الازمة الاكرانية لان الدول العربية تريد ان تحقق دفعا للوضع كبديل محايد خاصة ان اطراف الازمة هي روسيا و أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية و قد اعتادت أوروبا ان تلعب دور الوسيط في الازمات الدولية كالملف الإيراني لكن هذه المرة اردت المجموعة العربية ان تساهم في حل هذا النزاع و ان لا تبقى طرفا ضعيفا في التحولات الدولية و الإقليمية .

رابعا – المقاربات التفسيرية للتحولات الأمنية في المنطقة العربية :

من خلال ما سبق يمكن ان نقدم تصورا حول السيناريوهات المحتملة للأمن القومي العربي عموما و في منطقة الشرق الأوسط خصوصا وفق ما تم اسقاطه من مقاربات مدرسة كوبنهاجن و الامن الإقليمي المركب كما يلي :

1-المقاربة الأولى : إعادة هندسة الجغرافيا السياسية

و المقصود بإعادة هندسة الجغرافيا السياسية و هي التحولات التي فرضتها الحرب الروسية الاكرانية او كما يسميها البعض بالغزو الروسي لأكرانيا او الازمة الاكرانية من خلال محاولة روسيا جر العالم الى حرب عالمية ثالثة تعيد فيها الدول تقسيم نفسها حسب المصالح و ليس حسب الأعباء و هذا ما يتجه اليه اصحبا الواقعية الان الذين عادوا بقوة الى طرح أفكارهم لمواجهة التوجهات الحالية لروسيا حيث انتقد هذا التوجه للسياسة الخارجية الامريكية أصحاب النزعة الواقعية او التوجه الواقعي و هما جون ميرشايمر و ستيفن

[1] حازم حمد موسى ، " فلسفة الامننة و اثرها على تفاعلات النظام الدولي امن الشرق الأوسط انموذجا " ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، باتنة ، المجلد 08 ، العدد 14 ، جانفي 2019 ، ص 41

وولت اين اعتبروا التحرك الروسي و الرد الأمريكي امرا غير واقعي[1] و بالتالي هذا التراجع الأمريكي و معه حلفائه في أوروبا الشرقية و الشرق الأوسط سيقدم لنا جغرافيا جديدة حسب منظور الكسندر دوغين وفق مقاربة إعادة تشكيل الفضاء السياسي في اطار ما يعرف بالإمبراطورية الكونية و تزايد الفوضى و بالتالي طرح تفاعلات إقليمية جديدة ليست بالضرورة جغرافية بل قد تكون وفق منطق الاقلمة أي تقارب المصالح قبل الحدود.

و هذا ما لخصه في مبادرة العاهل الأردني في دعوته لإنشاء حلف اطلسي جديد او ناتو عربي من اجل مواجهة هذه التحديات الجديدة بما يتماشى و التهديدات الراهنة و المتمثلة أساسا في الامن الغذائي و الطاقوي و ان كان هذا الحلف مستبعد حاليا خاصة بعد الرد الخليجي و عدم تفاعل الولايات المتحدة الامريكية لهذا المشروع الا انه لا يزال موجود على الأقل كفكرة قابلة للتجسيد في المستقبل ، أيضا التوجه الجزائري و المصري نحو الانضمام الى مجموعة البريكس و هذا مؤشر اخر على تعدد الأقطاب في نظام دولي جديد يأتي في ما بعد الحداثة او البنيوية الجديدة و يتوافق مع الاطروحات الواقعية التي تؤكد على ان العالم لا بد ان يتغير و يتفاعل وفق القوة و المصلحة.

و بالتالي اذا ما استمرت المؤشرات العالمية كما هي سنجد ان منطقة الشرق الأوسط و المنطقة العربية ككل تتجه الى التكتل وفق الامن الإقليمي بما جاء به باري بوزان و يمكن ان نستشف هذا أيضا مع قمة جدة للأمن و التنمية و التي أظهرت اتجاه جديد لم يكن موجود و هو موقف الدول الخليجية و على راسهم السعودية و التي لم تستجب للمطالب الامريكية خاصة في الطاقة و هذا أيضا ما نجده مع الجزائر اتجاه اسبانيا و لهذا سنشهد إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب كما ذكر الرئيس الروسي و على الدول العربية و الشرق الأوسطية الاصطفاف بما يتلائم مع مصالحها اما توظيف الامن الكلي او الإقليمي كما تريد الأردن و العراق او توظيف الطاقة و الاقتصاد مع اقلمة قوتها كالجزائر و مصر و السعودية.

و ربما هذا الاتجاه يعززه طرح الكاتب و السياسي الروسي اندري كورتنوف Andrey kortunov و الذي كتب في مقال " تحولات ما بعد الضربة " اين طرح فكرة عالم متعدد الأطراف بدل عالم متعدد الأقطاب

[1] روبرت كاغان ، " ثمن الهيمنة : هل يكمن لامريكا ان تتعلم استخدام قوتها؟ " تر: جلال خشيب ، مجلة السياسة الخارجية ، ماخوذ من www.foreignaffairs.com/aricles/2022-04-06/russia-ukraine-war-price-hegemony

حيث يتوقع عدد كبير من التحالفات لحل المشكلات من منطلق القرب و الجوارية من خلال تعزيز المصالح المشتركة و ان الدول لم تعد تثق في الغرب بسبب السياسات التي تمارسها مع الازمة الاكرانية و هذا لا يكون الا عبر العمل الجماعي بدل الإرهاق المؤسساتي عبر الأمم المتحدة لان العمل الجماعي يقوم على فعالية الالتزام الطوعي بين الشركاء اهم من الاتفاقيات الدولية داخل التنظيم الدولي[1] و هذا المبدأ التي قامت عليها مجموعة البريكس و لهذا ترشح كل من الجزائر و مصر و السعودية للانضمام و أيضا مبادرة الأردن لإنشاء حلف ناتو عربي الذي يقوم على المبادئ المشتركة و ليس الاتفاقيات الأمنية و هذا مؤشر مهم و رئيسي و سيتعزز اكثر مع تزايد الطلب على الطاقة و الغذاء.

و لهذا أرى بان هذا السيناريو الأقرب على المدى المتوسط خاصة مع ضم أجزاء من اكرانيا لروسيا و إعادة تموقع الدول اين توجد المصلحة و التحالفات الموثوقة و ليس الوعود الغربية .

2-مقاربة الثبات في الحالة الإقليمية العربية

و المقصود بالثبات هو بقاء الأوضاع على ما عليها قبل الحرب الروسية الاكرانية و التي يرى فيها أصحاب النزعة الليبرالية و من بينهم روبرت كاغان خاصة ان الولايات المتحدة الامريكية لن تترك المجال للصين و روسيا لممارسة نفوذها حيث يعتبر ان ما تقوم به روسيا الان هو مصلحة خاصة بها و هذه المصلحة لا تخلقها الجغرافيا او التقاليد و بالتالي تتطلب القوة الاقتصادية و السياسية و هذا لا يكون الا في حالة تجاهل الغرب مما يجعل منطقة الشرق الأوسط لا تتغير هي أيضا و شمال افريقيا و هذا ما ذهب اليه أيضا الكاتب و المؤرخ الأمريكي بول كينيدي الذي أشار الى التحولات في منطقة الشرق الأوسط و قدم دراسة بعنوان " الدول الارتكازية و الاستراتيجية الامريكية " حيث دعي الى التركيز على الدول و التي اعتبرها قوى إقليمية و التي سمها بالدول الارتكازية و هي المكسيك ، البرازيل ، الجزائر ، تركيا ، الهند ، باكستان ، اندونيسيا ، مصر ، جنوب افريقيا[2] و بالتالي الولايات المتحدة الامريكية ليس من مصلحتها ان تكون هناك

[1] Andrey Kortunov , ‘ international multilateralism in a non hegemonic world ‘ , april 11, 2022 , RIAC , www.russiancouncil.ru/en/activity.

[22] جلال خشيب ، الجيوبوليتيك في القرن 21 انتصار الجغرافيا و عودة عالم ثيوسيديدس " المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 4 ، بيروت ، 2021 ، ص 97

تغيرات في هذه الدول و على راسها مصر و الجزائر و ستدعم بقائها و استقرارها لضمان استراتيجية الولايات المتحدة خاصة في ما يتعلق بالأمن و محاربة الإرهاب .

و هذا لا يعني ان تكون هناك تحالفات كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي لها تقارب مع روسيا لكنه موجود من قبل و ليس بالجديد و لكن معادلة الطاقة و مكافحة الإرهاب تجعل من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ان تستمر حالة الاستقرار في المنطقة و هذه احد مخرجات القمة التي عقدت في جدة و التي انتهت الى استمرار التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية و دول المنطقة و ان استمرار هذا سيناريو في راي لن يدوم كثيرا بسبب التحولات السريعة في المنقطة ككل التي تؤدي الى التغير الوظيفي على الأقل ان لم نقل ان بنيوي أيضا.

الخاتمة :

مما سبق نخلص الى ان الحرب الروسية الاكرانية تعتبر بارومتر لوضع أسس نظام دولي جديد يتماشى مع تصورات جديدة تختلف عن المقاربات التي قامت على العولمة و الليبرالية و دمقرطة الأنظمة الدولية ، فضم روسيا لاجزاء من اكرانيا لها و بالقوة و بتوظيف الاستفتاء اصبح العالم يتشكل على أساس تعدد الأطراف و الأقطاب ضمن ثنائية الجغرافيا الميكانيكية الامريكية و الجغرافيا المصلحية الروسية .

والدول العربية لا تريد ان تبقي في وضع المتلقي و انما تلعب دور المؤثر و الشريك مثل ما تقوم به مع الازمة الروسية و التي تؤدي الى الاسهام في حلها او على الأقل دور الشريك الموثوق لضمان دور وظيفي تحقق من خلاله حماية بنيوية لهذه الدول العربية ضد التهديدات الأمنية اللاتماثلية و أيضا لتقليل من عملية الاستقطاب لجهة ما.

و يمكن ان نصل الى ان الدول العربية يمكن تصنيفها في ظل التهديدات الامن الغذائي و الطاقوي الى ثلاث مجموعات خاصة ان فكرة الامن الإقليمي المركب العربي غير ممكن بسبب الخلافات و عدم تفعيل الاتفاقيات جامعة الدول العربية الى ما يلي :

- تحالفات اقتصادية من خلال الانضمام الى مجموعة البريكس و التي تمثل الدول العربية التي لها وفرة طاقوية كالجزائر و السعودية و بدرجة اقل مصر و هذا يمكنها من تشكل قوة ضغط للتخلص من هيمنة القوى الغربية التي لم تعد الموثوقية التي تريدها الدول العربية .
- التحالفات الأمنية : و هي المسارات التي انخرطت في عملية التطبيع او لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل و منها المغرب و الأردن فهي تسعى الى تعزيز دعم امنها عبر التعاون الاستراتيجي مع احد القوى المؤثرة في المنطقة سواء عبر حلف عسكري او تعاون ثنائي و مشترك.
- الدول غير المستقرة : و هي الدول التي تعاني من مستوى عالي من التهديد كلبنان و العراق و تونس بسبب الازمات الداخلية او التي تعاني من أزمات فعلا كليبيا و اليمن و سوريا و هذه هي رهينة دور الفواعل الخارجية و الداخلية .

و بالتالي امام الدول العربية حتمية استغلال القرب الجغرافي من اجل تحقيق امن إقليمي مركب و هذا غير ممكن في الوقت الراهن و مع تزايد تبعات الازمة الاكرانية فان الدول العربية ستبقي بين ثنائية الانفعالية و التفاعلية مع التحولات السياسية و الأمنية و الثابت ان كل الدول العربية تعاني من تهديدات في الامن الغذائي و الطاقوي و هذا لا يكون الا من خلال بناء تصورات فردية في الصياغة و دولية من حيث التطبيق بما يتلائم و مصالحها.

الخاتمة :

في الأخير نتوصل الى اهم التوصيات و النتائج في هذه الدراسة كما يلي :

أولا ان المنطقة العربية هي الأكثر تأثرا بالازمات الإقليمية و هذا لاعتبارات جيو سياسية و هي توسط المناطق المتأزمة و من بينها الحالة الفلسطينية و بالتالي أي عملية تغير لا بد ان تمر عبر المنطقة العربية و خاصة الشرق الأوسط.

ثانيا تعتبر المنطقة العربية منطقة تأثير مباشر خاصة في ما يتعلق بالامن الطاقوي العالمي فمنطقة الشرق الأوسط تضمن ثلثي النفط العالمي و بالتالي تتحكم في الاقتصاد العالمي سواء كان نفطا او غاز ة هذا ما اتضح مع الازمة الروسية الاكرانية و المواقف العربية من هذه الازمة.

ثالثا امام المنطقة العربية تحدى و فرصة لإعادة التموقع و بناء قوة مشتركة تقوم على استغلال المقاومات الطاقوية و الجيو استراتيجية و تفعيل الاتفاقيات المشتركة من اجل بناء نظام متعدد الأطراف و ليس الأقطاب بما يخدم المصلحة وفق مقاربة واقعية تتماشى مع السياقات التي تفرزها التحولات الدولية مع صعود روسيا كجبهة مقاومة للتمدد الغربي بشراكة صينية في المجالات الاقتصادية و العسكرية في اطار اقلمة العلاقات الدولية و تحقيق الامن الإقليمي المركب